



التنسيق بين
بلديات الضفة :

وايزمان

خطوة نحو تنفيذ مشروع بيغن؟

بعد الردود السلبية والغامضة من قبل حكومة العدو على الأسئلة الأمريكية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة بعد فترة الخمس سنوات على تطبيق مشروع بيغن « للحكم الإداري الذاتي » ، باشر العدو في استخدام أسلوب المناورة وافتعال المداخلة لسكان الضفة الغربية ولما يدعى بالشتميات السياسية ورؤساء وأعضاء البلديات فيها وذلك لامتصاص ردود الفعل العنيفة التي يمكن ان تحدث كرد على المواقف العنصرية لحكومة العدو وتأكيداته العملية لنواياهم بضم الضفة كليا ، وايضا للبدء بتطبيق مشروع بيغن عمليا استباقا لما قد يحدث من امور مغايرة ولخلق واقع موضوعي لا يمكن تغييره ، وضمان التقادم الزمني عليه .

فور انتهاء جلسة حكومة العدو التي قرر فيها ردوده الغامضة على اسئلة واشنطن ، وبعد ان استعرض وايزمان امام الصحفيين غضبه الخاص على سلبية بيغن ودايان ، اتجه لاستثمار هذا الموقف وذلك بزيارة بلديتي اكبر مدينتي في الضفة وهما نابلس والخليل والاجتماع بمجالسها البلدية ، ومن المعلوم ان وايزمان هو وزير الدفاع الذي تقع المناطق المحتلة المدارة عسكريا تحت اختصاصاته . وكان من الواضح ان حكومة العدو قد عهدت بمهمة امتصاص نغمة ابناء الضفة والبدء بتطبيق الخطوات الاولى لمشروع « الحكم الإداري الذاتي » الى وايزمان بحكم شمولها تحت اختصاصه ولكن صورته قد اصبحت « انظف » من باقي الوزراء لظهوره بمظهر « الصمامة » والمعتدل المؤيد لتقديم التنازلات من اجل السلام !

وكان اجتماع وايزمان بالمجالس البلدية لنابلس والخليل «وديا جدا» كما ذكرت الاوساط الصهيونية وأبدى وايزمان استعدادا للاستجابة لكافة مطالب المجالس . ثم وافق لبلدية نابلس على نصب

رئيس بلدية نابلس - « انني اعتبر زيارة وزير الدفاع ، بمثابة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدية وبين الادارة العسكرية » ، وأضاف الشكوه مؤكدا بأنه « في الاول كنا مضغوطين ، فكل شيء ممنوع ، الان لا » ، وأضاف رئيس البلدية الوطني « هذا يوم عيد للمدينة ، واليوم سيسودها الفرح » !

اعادة المطرودين

من الامور الاخرى التي وافق عليها وايزمان في زيارته للمدينتين هو اعادة بعض المطرودين من الضفة ، وايقاف عملية طرد اخرين مستقبلا . ففي نابلس وافق وايزمان على طلب رئيس البلدية باعادة مطرودين . كما وافق على اعادة ابناء عائلة « المنتشه » الذي صدر ونفذ قرار بطرده من الضفة سابقا .

وتثير مسألة ايقاف الطرد واعادة بعض المطرودين علامات استفهام كثيرة في الساحة الفلسطينية ، فبعض هؤلاء المطرودين خرجوا ليطرحوا وجهات نظر تصفوية تماما ، في الوقت الذي يجري تقريبهم ورفعهم الى مراكز حساسة داخل حركة المقاومة وم . ت . ف !!

ومن ناحية اخرى فان الكثير من منظري العدو انتقدوا قرارات الطرد حيث رأوا ان مسألة التعايش مع الاحتلال تعطي بعض السياسيين اراء معتدلة يمكن قبولها بينما يؤدي الطرد الى وقوف هؤلاء في مواقف « متطرفة » تجاه الحلول التسوية المطروحة على الساحة الفلسطينية . من هنا يمكن ان تسترعي قرارات وايزمان بايقاف الطرد واعادة بعض المطرودين الانتباه والملاحظة الكافية .

استقلالية البلديات والتنسيق بينها

في لقاءاته مع مجالس البلديات اكد وايزمان على استقلالية البلدية ، وقال « بقدر ما يتعلق الامر بي ، فسأحرص على ان تبلغ استقلالية البلديات في يهودا والسامرة الحد الأقصى » وأضاف بأنه في اول الامر كان جيدا في مزاوله مهام منصبه ولم يدرك اهمية هذه الموضوعات ، وأكد انه « من حق رئيس البلدية ان يقرر كل ما هو من شؤون مدينته » !

وذكرت مصادر الأرض المحتلة ان وايزمان وافق على ان تقوم المجالس البلدية في الضفة المحتلة بالتنسيق بينها في اعمالها ومشاريعها ، وان تعقد الاجتماعات المشتركة بينها ، كما وافق على طلب عدم اشتراك العسكريين الصهاينة من موظفي الادارة السرية في هذه الاجتماعات ، بعد ان طلب منه اعضاء البلدية ذلك وعلى اساس توافر الثقة فيهم (!) وكان تعليق وايزمان بان هناك ثقة فعلا فيهم ولا حاجة لوجود مراقبين .

لقد علق مراسل اذاعة العدو للشؤون العربية على اجتماع وايزمان بان « تعاطفه وموافقته على المطالب » لم تذهل فقط اعضاء البلدية العرب بل حتى المراسلين الصحفيين الصهاينة

المراقبين له . ولعل في هذا القول ما يوضح السياسة الجديدة والمناورة التي تلجأ اليها حكومه بيغن حاليا لتمهيد الأرض امام تنفيذ مشروع الحكم الإداري الذاتي ولو بطرق ملتوية في البداية . ان قرارات وايزمان واسلوبه في التعامل مع المجالس البلدية توضح ان حكومة العدو تسعى حاليا الى تقوية مكانة رؤساء البلديات كممثلين لسكان الضفة في الوقت الذي تزيد من توثيق علاقتها وروابطها بهم . وفي نفس الوقت فهي حين تقوي دور المجالس البلدية والتنسيق بينهم وتجعل منهم بدائل للثورة الفلسطينية تقوم بتقليص دور الادارة العسكرية المحتلة (عدا المسائل الامنية والعسكرية) لكي يجد ابناء الضفة بعد مدة من الزمن وقد تنفذ عليهم بشكل تدريجي وغير مباشر مشروع بيغن « للحكم الإداري الذاتي » .

ولتحديد موقف رؤساء البلديات بعد فشل مقاطعتهم والاعتماد على الوجوه القديمة المؤيدة للملك حسين ، يلجأ العدو الى تعزيز مكانتهم عن طريق احترامهم وتلبية مطالبهم ، ولعل ذلك كان واضحا في اظهار رئيس بلدية « بيت جالا » كبطل قومي ضد الاحتلال والحكم بسجنه ثم ايقاف الحكم بعد توسط رؤساء البلديات الاخرين . ومن جهة اخرى ولتأكيد شرعية رؤساء البلديات في تمثيل الشعب الفلسطيني يقول الحاكم العسكري للضفة المحتلة العميد بن اليعيزر موضحا موقفه منهم « موقفي هو انهم المنتخبون ، والممثلون لبلدنا ، وانا اثق بهم وأعمل معهم ، واحافظ على شبكة علاقات سليمة معهم . . . وأمل من خلال الوقت ، ان تزيد الثقة وتصبح اكثر جدية » !

لقد بدأ رؤساء بلديات مدن الضفة حاليا بقيادة رئيس بلدية طولكرم « حلمي حنون » في الاعداد لاجتماع على مستوى الضفة كلها . وهذا الاجتماع سيكون مادة جيدة للاستقلال من قبل الصهيونية للتقدم خطوة الى الامام عن طريق تنفيذ مشروع بيغن ، لذا ينبغي الحذر تماما من استغلال العدو له .

واعترف معلق راديو العدو ان الاجتماع على مستوى الضفة يساعد على خلق قاعدة ادارية - سياسية كمرحلة اعدادية لتنفيذ مشروع الحكم الإداري الذاتي ، على الرغم من انكار مستشاري الادارة العسكرية ورؤساء البلديات . واستند المعلق لدعم رأيه بما قاله عييزر وايزمان الى عهد القواسمه رئيس بلدية الخليل خلال زيارته للمدينة « أمل ان نصل الى يوم لا نحتاج فيه بعد الى الادارة العسكرية ، وكل فرد يستطيع التحرك بحرية » ، ودلالات هذه العبارة - فعلا - كافية لتوضيح حقيقة الاسلوب الجديد الذي تتبعه حكومة العدو لتنفيذ مشروع الحكم الإداري الذاتي الصهيوني التصفوي .



صورة عن حياة المعتقلين العرب في سجن بئر السبع

اهالي المعتقلين في بئر السبع يناشدون الضمير العالمي لضمان حقوق ابناءهم المعتقلين



ناشد اهالي معتقلي سجن بئر السبع النقابات العربية والعالمية وجميع المؤسسات من بلديات وغيرها العمل من اجل ضمان حقوق المعتقلين الفلسطينيين في سجن بئر السبع والسجون الاخرى . جاء ذلك في بيان وزعه اهالي معتقلي بئر السبع في الوطن المحتل على الصحف العربية التي تصدر في الوطن المحتل .

وفيما يلي النص الكامل للبيان : - منذ خمسة اشهر وسجناء بئر السبع يتعرضون لاشنع انواع التعذيب الجسدي والنفسي ، منذ خمسة اشهر وابناؤنا مضربون ، منذ خمسة اشهر ونحن محرومون من الزيارة ، ولا حياة لمن تنادي بالرقابة « الاسرائيلية » منعت الصحف من نشر ابناء الاضراب الذي لم تشهد السجون مثيلا له . ففي الثامن من اذار ١٩٧٨ في يوم المرأة العالمي ، وبينما كان المناضلون يمثلون مسرحية تبين واقع المرأة الفلسطينية ومشاركتها الى جانب الرجل في النضال دخل جلاوزة السجن ومجموعوا على كل من في المكان بالهراوات والعصي وتطور الامر الى القنابل المسيلة للدموع وكانت نتيجة الهجوم الوحشي ان جرح الكثير من المساجين وعلى الاثر تم ابعاد اكثر من ثمانين منهم الى مختلف السجون . وفي الايام التالية بدأت مخابرات السجن باستدعاء المساجين الواحد تلو الاخر وتعذيبهم وتضربهم ضربا مبرها ووضعهم بالزنزاتين . ومنعت عنهم المأكل واغلقت مكتبة السجن ذات الكتب المعروفة ، ومنعت عنهم الصحف حتى جريدة الانباء الحكومية وكان اضراب السجناء عن الطعام الذي استمر اكثر من اربعين يوما .

وفي يوم السجين ، السابع عشر من نيسان عام ١٩٧٨ وبينما كان الاضراب السابق مستمرا فبدل ان يحتفل المساجين بهذا اليوم بطريقتهم الخاصة احتفلت ادارة السجن باستفزاز المساجين وتعذيبهم وتقديم المياه الصخرافية الساخنة فأصيب المساجين بامراض خطيرة منها سقوط الانسان والبواسير والقرحة والامساك الشديد والحصوة وضغط الدم والتدرن وما الى ذلك . وفي الاول من ايار يوم العمال العالمي قدم المناضلون لائحة تطالب ادارة السجن بالكف عن التعذيب وتحسين الوجبات والمياه وارجاع المبعدين واخراج من في الزنزاتين وارجاع الكتب والصحف وادخال الاطباء لمعالجة المرضى فكأن رد ادارة السجن ان زادت الضغط عليهم فسحبت البطانيات

من تحتهم وهدمت لهم الاكل والماء الذي ترفضه حتى الحيوانات . وفي الخامس عشر من ايار عام ١٩٧٨ وعندما كان الاضراب قد بلغ اشده حيث اخذ المناضلون في السجن ينشدون الاشهاد الوطنية حاولت ادارة السجن ان تبذر الفساد بين المساجين ولكن فطنتهم وكشفهم للمؤامرة حالت دون وقوع اية مشكلة ، وقد نسخ المساجين في ذلك اليوم عريضة اخرى تحمل مطالبهم وتذيرهم من الامر الصعب واحتجاجهم على زيادة السجائين في السجن حيث زاد عددهم بنسبه ٢٠٠ مائته واصبحوا اكثر قدرة على استفزاز المساجين .

وفي ٢١ ايار ١٩٧٨ ، قمنا بزيارة السجن المذكور لكننا فوجئنا بعدم خروج ابناؤنا وهذه هي المرة الرابعة التي لا نراهم فيها ، وقد تعرضنا للاستفزاز من قبل موظفي السجن فرجعنا بحالة صعبة .

وفي السادس عشر من الشهر الماضي حاولنا الزيارة ايضا ولكن المناضلين لم يخرجوا مما يؤكد صعوبة الوضع في سجن بئر السبع لذلك فاننا نهيب بجميع المؤسسات من بلديات وجمعيات ونقابات عربية ودولية ، وغيرها وبكل ذي ضمير هي العمل من اجل ضمان حقوق المساجين على الاقل في العيش بطمأنينة داخل السجن .